مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٠) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (10)2025

تحولات رأس المال البشري النسائي في سوريا (٢٠٠٠–٢٠٢٤): دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في سوق العمل قبل وبعد ٢٠١١

د.نرمين موسى*

(تاريخ الإيداع ١١/٨/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ٣/١١/ ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث تحولات رأس المال البشري النسائي في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٤)، مركّزاً على مشاركة المرأة في الاقتصاد قبل وبعد عام ٢٠١١. وينطلق من فرضية أن النزاع أثّر بعمق على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالنساء، مثل التعليم والعمل الرسمي والفجوة الجندرية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات مستقلة (متوسط سنوات التعليم، نسبة العمل الرسمي، مؤشر الفجوة الجندرية) وتأثيرها على مشاركة المرأة في سوق العمل، بالاعتماد على بيانات من مصادر دولية.

أظهرت النتائج أن الفجوة الجندرية كانت العامل الأكثر تأثيراً، في حين أظهرت العلاقة بين التعليم والمشاركة الاقتصادية اتجاهاً عكسياً، بينما لم تكن نسبة العمل الرسمي ذات دلالة إحصائية. وتوصي الدراسة بضرورة مواءمة التعليم مع سوق العمل، وتعزيز السياسات الجندرية، وتحسين جودة الوظائف الرسمية لضمان تمكين اقتصادي فعّال للمرأة.

الكلمات المفتاحية: راس المال البشري النسائي، الفجوة الجندرية، العمل الرسمي، مشاركة المراة في سوق العمل.

*دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة االلاذقية—سورية–nermin.mousa.sy@gmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٠) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (10)2025

Transformations of Female Human Capital in Syria (2000–2024): An Analytical Study of Women's Participation in The Labor Market Before and After 2011

Dr.Nermin Mousa*

(Received 11/8/2025.Accepted 3/11/2025)

□**ABSTRACT** □

This study examines the transformations of female human capital in Syria during the period 2000–2024, focusing on women's participation in the economy before and after 2011. It is based on the hypothesis that the conflict has profoundly affected economic indicators related to women, such as education, formal employment, and the gender gap.

The research employs a descriptive, analytical, and comparative methodology, using a multiple linear regression model to analyze the relationship between three independent variables—average years of education, the rate of formal employment, and the gender gap index—and their impact on women's participation in the labor market, drawing on data from international sources.

The findings indicate that the gender gap was the most influential factor, while the relationship between education and economic participation showed an inverse trend. The rate of formal employment was found to have no statistically significant effect. The study recommends aligning education with labor market needs, enhancing gender policies, and improving the quality of formal employment to ensure effective economic empowerment of women.

Keywords: Female human capital, gender gap, formal employment, women's participation in the labor market.

*PhD in Economics and Planning – Faculty of Economics, latakia University, Latakia, Syria.e- mail, nermin.mousa.sy@gmail.com

مقدمة:

يشكل رأس المال البشري الركيزة الأساسية لأي عملية تنموية مستدامة، وهو مفهوم اقتصادي واجتماعي يشمل مجموع القدرات المعرفية، الصحية، والمهارات التي يمتلكها الفرد، والتي تساهم في تعزيز الإنتاجية الوطنية. وتُعد المرأة في هذا السياق عنصراً محورياً ليس فقط بوصفها نصف المجتمع عدداً، بل بوصفها شريكاً فعّالاً في بناء المعرفة، تقديم الرعاية، وقيادة التغيير المجتمعي.

تعرضت البنية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، لهزّات عنيفة منذ اندلاع النزاع عام ٢٠١١، مما أدى إلى تراجع كبير في مؤشرات رأس المال البشري عموماً، وبشكل خاص ذلك المرتبط بالنساء. فقد دفعت الحرب النساء إلى تولي أدوار غير تقليدية في إعالة الأسر، وإدارة الموارد المحدودة، وخوض تجارب العمل تحت ظروف غير مستقرة. هذا التحول فرض إعادة نظر في مكانة المرأة السورية داخل الحقل الاقتصادي، وأظهر قدرتها على التكيف والإسهام، رغم التحديات الهيكلية.

تتناول هذه الدراسة تحليلاً زمنياً لمشاركة المرأة السورية في الاقتصاد بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، من منظور رأس المال البشري، مستعرضةً التغيرات التي طرأت على حجم ونوعية هذه المشاركة بفعل النزاع. وتركز الدراسة على المقارنة بين مرحلتي ما قبل ٢٠١١ وما بعدها، سعياً لتحديد العوامل المؤثرة، واستخلاص الدروس، واقتراح السياسات التي من شأنها تعزيز دور المرأة في رسم معالم الاقتصاد السوري الجديد، خاصة في إطار إعادة الإعمار والتنمية.

أهداف البحث:

١. رصد وتحليل تطور مشاركة المرأة السورية في الاقتصاد الوطني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، مع التركيز على المراحل التي ترافقت مع تحولات اقتصادية واجتماعية حادة.

٢.تحليل أثر التحولات السياسية والاجتماعية في سوريا على رأس المال البشري النسائي من حيث المشاركة الاقتصادية، فرص العمل، والتعليم، مع إبراز التغيرات النوعية المصاحبة.المقارنة بين مؤشرات المشاركة الاقتصادية للنساء قبل عام ٢٠١١ وبعده بهدف الكشف عن الفجوات البنيوية التي أحدثها النزاع في الاقتصاد السوري.

٣.استخلاص العوامل المحددة التي ساهمت في تراجع أو تحسن مشاركة المرأة اقتصادياً، مثل الهجرة، التهجير، التعليم، والبرامج التنموية.

٤.اقتراح سياسات وتوصيات فعالة لتعزيز دور المرأة السورية كعنصر منتج في مرحلة إعادة الإعمار، بما يضمن توظيف رأس مالها البشري بشكل عادل ومستدام.

مشكلة البحث:

رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التي شهدتها سوريا منذ مطلع الألفية، لا تزال مشاركة المرأة السورية في الاقتصاد الوطني تعاني من تحديات بنيوية وهيكلية، تفاقمت بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠١١ وتبرز الحاجة إلى فهم ديناميكيات هذه المشاركة وتحولاتها عبر الزمن، وتحليل أثر التحولات السياسية والاجتماعية على رأس المال البشري النسائي، من حيث فرص العمل، والتعليم، والمشاركة الاقتصادية، واستكشاف العوامل المحددة التي ساهمت في تراجع أو تحسن هذه المشاركة. ومن هنا **تبرز إشكالية البحث في التساؤل الآتي:**

ما مدى تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤ على مشاركة المرأة السورية في الاقتصاد الوطني، وما هي العوامل التي ساهمت في تراجع أو تحسن هذه المشاركة، وكيف يمكن توظيف رأس المال البشري النسائي بشكل فعّال في مرحلة إعادة الإعمار؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تركيزه على أحد المرتكزات الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة في سوريا، والمتمثل في المشاركة الاقتصادية للمرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً ضمن منظومة رأس المال البشري الوطني. فالمرأة لا تُعد فقط شريكاً عددياً في المجتمع، بل تمتلك رصيداً معرفياً ومهارات متعددة تؤهلها للاضطلاع بدور محوري في إعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالتحولات السياسية والاجتماعية العميقة.

يرتكز البحث على تحليل تحولات مشاركة المرأة في سوق العمل خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٤، بما يتيح قراءة معمّقة للتغيرات البنيوية التي طرأت على موقعها الاقتصادي، ومقارنة علمية بين مرحلتي ما قبل عام ٢٠١١ وما بعده. ومن خلال هذا الإطار الزمني، يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية وبين مدى تفعيل القدرات النسائية في المجال الإنتاجي.

كما يسلط الضوء على الفجوات الهيكلية التي تعيق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري النسائي، لا سيما في ظل غياب السياسات الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي، مما يجعل من هذه الدراسة مساهمة علمية نوعية في بناء قاعدة معرفية وتحليلية يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بصياغة السياسات التنموية ومشاريع إعادة الإعمار.

تم تقديم مجموعة من التوصيات العملية المستندة إلى تحليل إحصائي وتاريخي، تهدف إلى رسم ملامح استراتيجية وطنية لتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز مشاركتها في بناء اقتصاد أكثر شمولاً وعدالة، يعكس دورها الحقيقي والمنتج في المجتمع السوري.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحولات رأس المال البشري النسائي بأبعاده (متوسط سنوات التعليم، نسبة النساء في العمل الرسمي، ومؤشر الفجوة الجندرية) وبين نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٤).

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط سنوات تعليم المرأة ونسبة مشاركتها في سوق العمل في سوريا.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة النساء العاملات في القطاع الرسمي وبين مستوى مشاركة المرأة السورية في سوق العمل خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفجوة الجندرية (GII) ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

المتغيرات المستقلة:

متوسط سنوات تعليم المرأة (يقيس رأس المال البشري المعرفي)
نسبة النساء في العمل الرسمي (مؤشر على جودة الاندماج المهني)
مؤشر الفجوة الجندرية (يتيح تحليل ديناميكي للتحولات التي طرأت على موقع المرأة في سوق العمل السوري،)

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن الزمني، لتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمشاركة المرأة السورية في سوق العمل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، مع التركيز على الفروقات قبل وبعد عام ٢٠١١. تم استخدام مؤشرات كمية لقياس رأس المال البشري النسائي، مثل: متوسط سنوات التعليم، نسبة العمل الرسمي، والفجوة الجندرية. ولتحليل العلاقة بين المتغيرات، استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بالاعتماد على بيانات من مصادر دولية (البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، واليونسكو)، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

مجتمع البحث:

تكوّن مجتمع البحث من النساء السوريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٥٥ عاماً، واللواتي كنّ مؤهلات للمشاركة في سوق العمل خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤. يشمل هذا المجتمع:

- النساء العاملات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي
- النساء اللواتي تلقين مستويات تعليمية متفاوتة (ابتدائي، ثانوي، جامعي).
- النساء المقيمات في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك مناطق النزوح الداخلي.
- النساء اللواتي تأثرن بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد عام ٢٠١١.

عينة البحث:

تعتمد الدراسة تعداداً زمنياً كاملاً لجميع المشاهدات السنوية المجمَّعة على مستوى الدولة للجمهورية العربية السورية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٤؛ أي إنّ كل سنة تقويمية ضمن هذه الفترة تُعدُّ مشاهدة واحدة (وحدة التحليل: بلد–سنة.) وبذلك يبلغ حجم العينة ٢٥ مشاهدة سنوية (من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤ شمولاً). وتستند جميع المشاهدات إلى السلاسل الرسمية الصادرة عن البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، واليونسكو، مع توحيد التعريفات عبر السنوات لضمان قابلية المقارنة.

مصطلحات البحث:

١.**رأس المال البشري النسائي:** مجموع القدرات المعرفية، المهارية، والصحية التي تمتلكها النساء، والتي تُسهم في تعزيز الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يُقاس في هذه الدراسة من خلال: متوسط سنوات التعليم، نسبة الانحراط بالعمل الرسمي، مؤشر الفجوة الجندرية .[١]

٢.**مشاركة المرأة في سوق العمل:** تُشير إلى نسبة النساء المشاركات فعلياً في القوى العاملة مقارنة بإجمالي عدد النساء في سن العمل، وتشمل العاملات في القطاعات الرسمية وغير الرسمية[٢].

[1] https://www.amf.org.ae/.

[2] https://www.annahar.com/Economy/197156/.

٣. **الفجوة الجندرية:** مؤشر مركب يُستخدم لقياس الفروق بين النساء والرجال في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين، والمشاركة الاقتصادية. كلما اقترب المؤشر من ١، دل على ارتفاع التفاوت الجندري[٣].

٤. **العمل الرسمي:** يُقصد به انخراط النساء في وظائف ذات طابع قانوني وتنظيمي داخل القطاعين العام والخاص، تتضمن أجوراً ثابتة وحماية قانونية[٤].

الدراسات السابقة:

١- دراسة Elouaourti, Z. et al. (2023) بعنوان: تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل في شمال أفريقيا: مقاربات مبتكرة للتمكين [٥].

Revitalizing Women's Labor Force Participation in North Africa: Novel Empowerment Pathways.

تناولت الدراسة اشكالية تدني معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في بلدان شمال إفريقيا، رغم التحسن النسبي في مؤشرات التعليم، وسعت إلى استكشاف مسارات تمكين بديلة تستند إلى إعادة صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يتلاءم مع احتياجات النساء. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل المحددات البنيوية والثقافية التي تعيق المشاركة الفعلية للمرأة في سوق العمل، وتقديم إطار عملي لإصلاحات تستند إلى إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة، بما يشمل التعليم، والتمويل، والتنظيم المؤسساتي.

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على الفجوة بين الرأسمال البشري النسائي (خاصة التعليم) وبين واقع سوق العمل، حيث تُظهر أن التمكين الاقتصادي للنساء لا يتحقق تلقائياً عبر التعليم وحده، بل يتطلب منظومة سياسات تكاملية تشمل إصلاحات في بيئة العمل، وخفض التمييز الجندري، وتعزيز العدالة في الوصول إلى الموارد والفرص. كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها تقديم نماذج بديلة للتمكين تتجاوز المقاربات التقليدية، وتستند إلى تحليل متعدد الأبعاد يشمل السياقات الريفية والحضرية على السواء.

أظهرت النتائج، أن ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء لا يعود فقط إلى نقص المؤهلات، بل إلى محدودية الحوافز في القطاعات الرسمية، وغياب الترتيبات المؤسسية الداعمة مثل التدريب المهني الموجه للنساء، وتمويل المشاريع النسائية، وتقدير العمل غير المدفوع الأجر. كما بيّنت أن إصلاح منظومة الحوكمة الجندرية وتعزيز الوعي المؤسساتي بحقوق المرأة الاقتصادية يمثلان مدخلاً حاسماً لإعادة هيكلة العلاقة بين المرأة وسوق العمل في المنطقة. وتوصي الدراسة باعتماد سياسات اقتصادية مراعية للنوع الاجتماعي ومبنية على بيانات دقيقة تراعي تباينات السياقات المحلية.

٢- **دراسة Tzannatos, Z. (2024)** بعنوان: نحو التحول الاجتماعي في البلدان العربية: أثر التعليم والجندر" [٦]

---

[3] Mustafa Abdalla Abulgasem Kashiem,2014, The Arab Gender Gap in the Third Millennium,University of Tripoli.

[4] https://arab-ency.com.sy/.

[5] Elouaourti, Z. et al. (2023), Revitalizing Women's Labor Force Participation in North Africa: Novel Empowerment Pathways. International Economic Journal, 37(3).

[6] Tzannatos, Z. (2024) Towards Social Transformation in Arab Countries: Role of Education and Gender. In Public Policy in the Arab World (pp. 235–258). Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.

Towards Social Transformation in Arab Countries: Role of Education and Gender.

سعى الباحث في دراسته التحليلية، إلى استقصاء دور التعليم والنوع الاجتماعي في دعم التحول الاجتماعي في الدول العربية، من خلال استعراض العلاقة بين توزيع المعرفة، والعدالة الجندرية، والتنمية المستدامة. هدف الباحث إلى تقييم مدى تأثير إدماج المرأة في العملية التعليمية وسوق العمل على إحداث تغييرات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع، مع التركيز على المعوقات المؤسسية والثقافية التي تعيق تحقق هذا الدور التحويلي.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تقاطع بُعدين مركزيين في تحقيق التنمية: رأس المال البشري والتعليم من جهة، والنوع الاجتماعي وتمكين المرأة من جهة أخرى. وقد ناقش الباحث كيف أن التقدم في التعليم وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عادلة، ما لم يُرافق ذلك تغيير في البنى الثقافية والمؤسسية التي تتحكم بفرص النساء في سوق العمل، والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي. تقدم الدراسة مساهمة نوعية في ربط التحليل الكمي للبيانات بمقاربة نقدية تُعالج إشكالية "الفجوة التطبيقية" بين السياسات التعليمية والتغير الاجتماعي الفعلي.

تتمثل أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، في أن معظم البلدان العربية حققت تقدماً ملحوظاً في تعليم الفتيات، لكن هذا التقدم لم يُترجم إلى تحسن موازٍ في معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية أو تمثيلها السياسي. كما تشير الدراسة إلى أن غياب التوازن بين التوسع التعليمي والإصلاح المؤسسي أدى إلى تراكم رأس مال بشري نسائي غير مستثمر. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الاجتماعي المنشود يتطلب سياسات تكاملية تدمج البعد الجندري في التعليم والعمل، وتتبنى نهجاً شمولياً يُعالج العقبات الثقافية والتنظيمية في آنٍ معاً.

٣- دراسة "دور المرأة السورية في الاقتصاد: التحديات والفرص"(٢٠٢٥).[٧]

تناولت واقع مشاركة النساء في الاقتصاد السوري في ظل النزاع المستمر، مسلّطة الضوء على مساهمتهن في قطاعات متعددة مثل الزراعة والعمل غير الرسمي وريادة الأعمال. هدفت الدراسة إلى تحليل العوائق البنيوية والثقافية التي تحد من تمكين المرأة اقتصادياً، مثل ضعف فرص التعليم والتدريب المهني، والتمييز في الإقراض المالي، والمعايير الاجتماعية التقليدية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي للمرأة في إعادة بناء المجتمعات، والتأكيد على أن تمكينها اقتصادياً يُعد ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت إلى أن النزاع أدى إلى تراجع المهارات المتاحة للنساء، وارتفاع معدلات البطالة، مما دفعهن نحو أعمال غير رسمية تفتقر إلى الأمان الوظيفي. كما بيّنت أن توفير التعليم، محو الأمية المالية، وشبكات الدعم المجتمعي يمكن أن يُحدث تحولاً حقيقياً في مستوى مشاركة المرأة الاقتصادية.

٤- دراسة ميساء الجردي حول إسهام المرأة في دعم الاقتصاد، (٢٠٢٤):[٨]

تكتسب دراسة ميساء الجردي (٢٠٢٤) أهمية بالغة في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه المرأة الريفية في الاقتصاد السوري، لا سيما من خلال تصنيع المنتجات الحيوانية التقليدية، مثل الأجبان المحلية، في منطقة المالكية بمحافظة الحسكة. وقد كشفت الدراسة عن مساهمة النساء الفاعلة في تحسين دخل الأسرة رغم التحديات البنيوية والتعليمية، حيث تبين أن النساء يشكلن النسبة الأكبر في معظم الأنشطة الزراعية، باستثناء

- [7] https://timetosyria.org/

[8] https://knowledge.esyria.sy/2024/09/.

الرعي الذي يهيمن عليه الذكور. كما أظهرت أن نسبة امتلاك النساء للأصول الزراعية لا تتجاوز ٥%، وأن الأمية بين النساء تصل إلى ٤٤%، ما يعكس فجوة تعليمية تؤثر على قدرتهن الإنتاجية. وأشارت النتائج إلى أن عمليات التصنيع غالباً ما تتم دون مراعاة الشروط الصحية، في ظل غياب الدعم الفني والإرشادي، مما يبرز الحاجة إلى إدماج المجال الصحي ضمن أولويات التنمية الريفية. وتخلص الدراسة إلى أن تمكين المرأة الريفية عبر التدريب وتنمية المهارات الإنتاجية يشكل مدخلاً أساسياً لتعزيز مشاركتها الاقتصادية وتحقيق تنمية محلية مستدامة.

بناء على ما سبق نلاحظ ان:

- الدراسات الإقليمية (Elouaourti وTzannatos) ركزت على السياق العام في شمال إفريقيا والدول العربية، وسلطت الضوء على الفجوة بين التعليم ومشاركة المرأة الاقتصادية، لكنها لم تتناول تأثير النزاعات المسلحة أو التحولات السياسية الحادة كما هو الحال في سوريا.
- الدراسات السورية (٢٠٢٤–٢٠٢٥) ركزت على واقع المرأة في ظل النزاع، خاصة في القطاعات غير الرسمية والريفية، لكنها لم تقدم تحليلاً زمنياً مقارناً بين مرحلتي ما قبل وما بعد ٢٠١١، ولم تربط بشكل منهجي بين رأس المال البشري النسائي والتحولات البنيوية في سوق العمل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزها على التحليل الزمني المقارن لتحولات رأس المال البشري النسائي في سوريا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، مع إبراز الفجوة بعد عام ٢٠١١ في مشاركة المرأة في سوق العمل. بخلاف الدراسات الإقليمية التي تناولت قضايا تمكين المرأة في شمال إفريقيا والدول العربية بشكل عام، أو الدراسات السورية التي ركزت على واقع المرأة في ظل النزاع دون تحليل تحولي شامل، فإن هذه الدراسة تقدم مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد تربط بين التعليم، ونوع العمل، والفجوة الجندرية، وتُسقطها على السياق السوري المتغير.

كما تتميز بشمولية عيّنتها التي تمثل النساء في البيئات الحضرية والريفية ومناطق النزوح، وبسعيها لتقديم توصيات عملية تعزز توظيف رأس المال البشري النسائي في مرحلة إعادة الإعمار، من خلال سياسات مراعية للنوع الاجتماعي ومبنية على بيانات دقيقة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: رأس المال البشري النسائي

يشير رأس المال البشري النسائي إلى القدرات المعرفية، المهارية، الصحية، والاجتماعية التي تمتلكها النساء، والتي تُوظف في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد هذا المفهوم امتداداً لنظرية رأس المال البشري التقليدية، لكنه يركز على النوع الاجتماعي بوصفه عاملاً حاسماً في توزيع الفرص والموارد داخل المجتمع.

مكونات رأس المال البشري النسائي:

- المشاركة الاقتصادية :انخراط النساء في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، بما يشمل الوظائف المدفوعة، الأعمال الريادية، والعمل المنزلي غير المدفوع.
- التعليم والتأهيل المهني :مستوى التحصيل العلمي، فرص التدريب، والمهارات المكتسبة التي تؤهل النساء للمنافسة في سوق العمل.
- التمكين القيادي :وجود النساء في مواقع صنع القرار، الإدارة، والتمثيل السياسي والاقتصادي.

• الصحة والرفاه الاجتماعي :الحالة الصحية العامة، النفاذ إلى خدمات الرعاية، والقدرة على التوازن بين الأدوار الأسرية والمهنية.

ثانياً: مؤشر رأس المال البشري – البنك الدولي

• أطلق البنك الدولي **مؤشر رأس المال البشري (HCI)** عام ٢٠١٨، لقياس مدى مساهمة السكان في النمو الاقتصادي المستقبلي، بناءً على:

- **البقاء الصحي** :نسبة الأطفال الذين يعيشون بعد سن الخامسة.
- **التعليم** :عدد سنوات الدراسة المتوقعة وجودة التعليم.
- **الصحة العامة** :معدلات البقاء للبالغين ومعدلات التقزم لدى الأطفال.

• يتراوح المؤشر بين **0 و١** حيث يشير الرقم ١ إلى تحقيق أقصى إمكانات رأس المال البشري. ويُستخدم لتقييم الفجوات في التعليم والصحة، خاصة لدى الفئات المهمشة مثل النساء.

ثالثاً: الأثر التنموي لرأس المال البشري النسائي

تشير الدراسات إلى أن **تعزيز رأس المال البشري النسائي يرتبط مباشرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،** خاصة في المجالات التالية[٩]:

المجال	التأثير
التنمية الاقتصادية	زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الإنتاجية الوطنية
الحد من الفقر	ارتفاع دخل الأسر، وتوسيع فرص العمل للنساء المعيلات
الاستقرار الاجتماعي	تقليل الفجوة الجندرية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
الصحة والتعليم	تحسين مؤشرات الصحة الإنجابية والتعليم للفتيات

أكدت الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشري النسائي يُعد مدخلاً استراتيجياً للتخطيط الاجتماعي، ويُسهم في بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة. كما أظهرت تقارير البنك الدولي أن الدول التي ترفع نسبة مشاركة النساء في الاقتصاد تحقق معدلات نمو أعلى، وتقل فيها نسب الفقر بشكل ملحوظ [١].

رابعاً: المرأة السورية في السياق الاقتصادي والتحولات البنيوية[١١]

شهدت سوريا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤ تحولات بنيوية عميقة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، انعكست بشكل مباشر على واقع المرأة السورية، لا سيما في سوق العمل. ففي المرحلة التي سبقت عام ٢٠١١، كانت مشاركة النساء في الاقتصاد تسير بوتيرة تصاعدية ولكن ضمن أطر تقليدية، حيث تركزت مساهمتهن في قطاعات التعليم، الصحة، والخدمة العامة، مع محدودية واضحة في الوصول إلى مواقع القيادة وصنع القرار. وقد أظهرت بيانات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بلغت نحو ١٦,٣%، لكنها كانت مشروطة بعوامل ثقافية ومؤسساتية تحد من التمكين الفعلي.

اضطرت النساء بعد عام ٢٠١١، ومع تصاعد التحديات المرتبطة بالهجرة الداخلية والخارجية، غياب المعيل الذكوري، وتدهور البنية الاقتصادية، إلى تولي أدوار اقتصادية جديدة، غالباً في ظروف غير مستقرة. هذا

[٩] عزام، زبيدة محمد محمد، والشيخ، زينب عبد الرحمن. (٢٠٢٥). رأس المال البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة في ظل المجتمع الرقمي. مجلة قطاع الدراسات التربوية - جامعة القاهرة، (40(3.

[1] https://www.findevgateway.org/ar.

[1] Home - WILPF.

التحول لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل أدى إلى إعادة تشكيل رأس المال البشري النسائي، حيث برزت صفات جديدة مثل المرونة، المبادرة، والتعليم الذاتي، خاصة بين النساء المعيلات والرياديات في الداخل السوري وفي بلدان اللجوء.

الإطار العملي للدراسة

يهدف هذا الإطار إلى توضيح الأساليب الميدانية والتطبيقية التي ستُستخدم في اختبار فرضيات البحث وتحليل المتغيرات، بما يساعد في الوصول إلى نتائج علمية موثوقة تدعم الإطار النظري وتُعزز تفسير الظواهر المتعلقة بمشاركة المرأة السورية في الاقتصاد.

يبرز الجدول(١) ادناه تطور ٣ مؤشرات رئيسية مرتبطة بمشاركة المرأة في سوق العمل السوري خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٤، وهي متوسط سنوات التعليم، نسبة النساء في القطاع الرسمي، ومؤشر الفجوة الجندرية.

الجدول(١): مؤشرات رئيسية مرتبطة بمشاركة المرأة في سوق العمل السوري [1]

السنة	مشاركة المرأة في سوق العمل (%)	متوسط سنوات تعليم المرأة	نسبة النساء في العمل الرسمي (%)	مؤشر الفجوة الجندرية (GII)
2000	17.2	4.8	12.5	0.67
2001	17.5	4.9	12.7	0.662
2002	17.8	5.1	13	0.654
2003	18	5.3	13.4	0.65
2004	18.4	5.5	13.8	0.648
2005	18.7	5.6	14.2	0.64
2006	19.1	5.7	14.5	0.636
2007	19.6	5.9	15	0.63
2008	20	6	15.3	0.625
2009	20.2	6.2	15.5	0.622
2010	20.5	6.3	15.6	0.62
2011	21	6.4	15.4	0.618
2012	20.8	6.5	14.8	0.617
2013	20.1	6.7	14	0.619
2014	19.3	6.8	13.2	0.623
2015	18.5	7	12.7	0.63
2016	17.8	7.1	12.3	0.635
2017	16.2	7.3	11.8	0.64
2018	15	7.4	11.4	0.648
2019	14.2	7.6	11.6	0.652
2020	13.5	7.7	11.8	0.655
2021	13.9	7.8	12	0.651
2022	14.4	8	12.2	0.646
2023	14.8	8.1	12.5	0.642
2024	15.2	8.2	12.9	0.639

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] World Bank Open Data | Data. [2]

يُظهر الجدول تحليل بيانات مشاركة المرأة في سوق العمل السوري خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٤ تبايناً واضحاً بين مؤشرات التعليم والمشاركة الاقتصادية؛ فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من ١٧,٢% عام ٢٠٠٠ إلى ذروتها عند ٢١% في ٢٠١١، قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ إلى ١٣,٥% في ٢٠٢٠، مع تحسن طفيف لاحقاً لتصل إلى ١٥,٢% في ٢٠٢٤، وهو ما يعكس تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي أعقبت عام ٢٠١١ على فرص العمل المتاحة للنساء، خاصة في القطاع الرسمي.

بالعودة الى الجدول أعلاه لوحظ ارتفاع متوسط سنوات تعليم المرأة السورية من ٤,٨ إلى ٨,٢ سنوات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، يتضح أن هذا التحسن في رأس المال البشري لم يُترجم إلى زيادة موازية في معدلات المشاركة الاقتصادية. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل البنيوية والثقافية التي تعيق تحويل المؤهلات التعليمية إلى فرص عمل فعلية. فمن جهة، لا يزال هيكل سوق العمل السوري يعاني من ضعف في التنوع القطاعي، مما يحد من قدرة النساء على إيجاد وظائف تتناسب مع تخصصاتهن الأكاديمية، خاصة في ظل غياب برامج تدريب مهني مرتبطة باحتياجات السوق.

تفرض الأعراف الاجتماعية من جهة أخرى، قيوداً على عمل المرأة في بعض المناطق، وتُفضّل المؤسسات توظيف الرجال في بيئات مختلطة، مما يخلق فجوة بين التأهيل الأكاديمي والطلب الفعلي على العمالة النسائية. كما أن غياب البنية التحتية الداعمة، مثل خدمات رعاية الأطفال والنقل الآمن، يُضعف من قدرة النساء على الاستمرار في العمل، في حين أن توسع الاقتصاد غير الرسمي بعد عام ٢٠١١ أدى إلى انخراط النساء في أنشطة اقتصادية غير موثقة، لا تنعكس في المؤشرات الرسمية. هذه العوامل مجتمعة تفسر التباين بين التحسن التعليمي للمرأة السورية ومحدودية مشاركتها الاقتصادية، وتؤكد الحاجة إلى سياسات أكثر تكاملاً تربط التعليم بسوق العمل وتراعي خصوصية السياق الاجتماعي.

أظهرت البيانات أن نسبة النساء في العمل الرسمي ارتفعت من ١٢,٥% في ٢٠٠٠ إلى ١٥,٦% في ٢٠١٠، قبل أن تتراجع مع توسع الاقتصاد غير الرسمي بفعل الأزمة، فيما سجل مؤشر الفجوة الجندرية تحسناً من ٠,٦٧ في ٢٠٠٠ إلى ٠,٦١٧ في ٢٠١٢، ثم شهد استقراراً نسبياً عند مستويات مرتفعة، ما يدل على أن المكاسب في المساواة لم تكن مستدامة. ويعكس ذلك كله مفارقة اقتصادية تتمثل في ارتفاع مستوى التعليم مقابل تراجع فرص العمل، مما يستدعي إصلاحات هيكلية وزيادة الاستثمار في القطاعات القادرة على استيعاب النساء بشكل أكبر.

النموذج الاحصائي:

تم اختيار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس مدى تأثير العوامل التعليمية والاجتماعية والمؤسسية على المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوريا خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٤، كونه يسمح بفحص أكثر من متغير مستقل في وقت واحد.

المتغير التابع :نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

- **المتغيرات المستقلة:**
- متوسط سنوات تعليم المرأة
- نسبة النساء في العمل الرسمي
- مؤشر الفجوة الجندرية

التوصيفات الإحصائية للمتغير المستقل:

١) التوصيف الاحصائي لمتغير متوسط سنوات التعليم عند المرأة:

الجدول(٢) التوصيف الاحصائي ل متوسط سنوات التعليم عند المراة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المراة تعليم ستولت متوسط	25	4.80	8.20	6.5560	1.04486
Valid N (listwise)	25				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٢) الإحصاءات الوصفية لمتوسط سنوات التعليم لدى المرأة هو مؤشر إحصائي يُستخدم لقياس عدد السنوات التي قضتها النساء في التعليم الرسمي، سواء في المرحلة الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية، ويُحسب عادةً على مستوى السكان البالغين (من عمر ٢٥ سنة فأكثر).

وفقاً للمنهجيات المعتمدة في الإحصاءات الدولية (مثل اليونسكو أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤشر التنمية البشرية)، يُقاس هذا المؤشر عبر حساب إجمالي عدد سنوات التعليم الرسمي التي تلقاها الأشخاص بعمر ٢٥ سنة فأكثر، مقسومًا على عددهم الإجمالي.

إذاً عندما نقول إن متوسط سنوات تعليم المرأة في سوريا بين ٢٠٠٠ و٢٠٢٤ ارتفع من ٤,٨ إلى ٨,٢ سنة، فهذا يشير إلى أن المرأة السورية تمضي في المتوسط نحو ثماني سنوات في النظام التعليمي الرسمي — وهو تحسّن واضح مقارنةً بالماضي.

تراوحت سنوات التعليم بين 4.80 سنوات كحد أدنى و 8.20 سنوات كحد أقصى، بمتوسط حسابي قدره 6.5560 سنوات، مما يشير إلى أن أغلب النساء في العينة لديهن تعليم يقارب ٦,٥ سنوات. كما يظهر أن الانحراف المعياري بلغ 1.04486، مما يدل على وجود تباين متوسط في سنوات التعليم بين المشاركات.

٢) التوصيف الاحصائي لمتغير نسبة النساء في العمل الرسمي:

الجدول(٣) التوصيف الاحصائي ل نسبة النساء في العمل الرسمي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الرسمي العمل في النساء نسبة	25	11.40	15.60	13.3640	1.34996
Valid N (listwise)	25				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٣) الإحصاءات الوصفية لنسبة النساء في العمل الرسمي. تتراوح نسبة النساء المشاركات في العمل الرسمي بين 11.40% كحد أدنى و 15.60% كحد أقصى، بمتوسط حسابي قدره 13.3640%، مما يدل على أن ما يقارب ١٣,٤% من النساء يعملن في القطاع الرسمي في المتوسط ضمن العينة المدروسة.

٣) التوصيف الاحصائي لمتغير الفجوة الجندرية:

الجدول(٤) التوصيف الاحصائي ل مؤشر الفجوة الجندرية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الجندرية الفجوة مؤشر	25	.62	.67	.6389	.01478
Valid N (listwise)	25				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغير **مؤشر الفجوة الجندرية**، والذي يعكس مدى التفاوت بين الجنسين في مجال معين (مثل التعليم أو العمل). تراوحت قيمة مؤشر الفجوة الجندرية بين 0.62 كحد أدنى و 0.67 كحد أقصى، بمتوسط قدره 0.6389، هو ما يعكس وجود فجوة جندرية متوسطة في العينة المدروسة.

يُعد هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لقياس مدى التفاوت بين الجنسين في مجالات حيوية مثل التعليم والعمل، حيث إن اقتراب القيمة من ١ يدل على تحقيق المساواة، في حين أن الابتعاد عنها يشير إلى استمرار التمييز البنيوي أو الوظيفي. إن هذه الفجوة، وإن كانت متوسطة، تعكس اختلالاً في توزيع الفرص والموارد بين الذكور والإناث، وتُبرز الحاجة إلى مراجعة السياسات العامة التي تؤثر في تمكين المرأة، سواء من حيث الوصول إلى التعليم النوعي أو المشاركة الفاعلة في سوق العمل. كما أن استمرار هذه الفجوة يُعد مؤشراً على محدودية فعالية التدخلات التنموية في معالجة التفاوت الجندري، مما يستدعي تبني مقاربات أكثر شمولاً تراعي السياق الثقافي والاجتماعي وتربط بين المؤهلات التعليمية والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء.

٤) التوصيف الاحصائي للمتغير التابع مشاركة المراة في سوق العمل:

الجدول(٥) التوصيف الاحصائي ل مشاركة المراة في سوق العمل

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العمل سوق في المراة مشاركة	25	13.50	21.00	17.6680	2.37780
Valid N (listwise)	25				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٥) الإحصاءات الوصفية لمتغير مشاركة المرأة في سوق العمل، ويهدف إلى توضيح مستوى هذه المشاركة في عينة الدراسة. تراوحت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بين 13.50% كحد أدنى و 21.00% كحد أقصى، بمتوسط حسابي قدره 17.6680%، ويُشير هذا المتوسط إلى أن النساء يشاركن في النشاط الاقتصادي بنسبة تقارب ١٧,٧%، وهو ما يُعد منخفضاً نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية. وتُبرز هذه النسبة المحدودة استمرار التحديات البنيوية والثقافية التي تعيق دخول المرأة إلى سوق العمل، رغم التحسن الملحوظ في مؤهلاتها التعليمية كما أظهرت نتائج الجدول السابق. كما أن هذا التفاوت يُمكن أن يُعزى إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، إضافة إلى غياب السياسات الداعمة لتمكين المرأة اقتصادياً، مثل توفير بيئة عمل مرنة وآمنة، وخدمات مساندة كالرعاية الأسرية والنقل. وبالتالي، فإن هذه النتائج تؤكد الحاجة إلى تدخلات تنموية شاملة تستهدف رفع مستوى المشاركة الاقتصادية للنساء، بما يحقق العدالة الجندرية ويعزز من كفاءة رأس المال البشري النسائي في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

اختبار فرضيات البحث:

نظراً لأن الفرضية الرئيسية تتضمن في بنيتها الأبعاد الثلاثة لتحولات رأس المال البشري النسائي (متوسط سنوات التعليم، نسبة النساء في العمل الرسمي، ومؤشر الفجوة الجندرية)، فإنها تُعد فرضية مركبة وشاملة تُغني عن اختبار الفرضيات الفرعية بشكل مستقل. وعليه، سيتم في هذه الدراسة الاقتصار على اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يتيح تحليل العلاقة التراكمية بين هذه الأبعاد مجتمعة وبين نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٤). وقد تم إدراج الفرضيات الفرعية لأغراض التوضيح البنيوي فقط، دون أن تكون محل اختبار منفصل في التحليل الإحصائي.

الفرضية الرئيسية تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحولات رأس المال البشري النسائي بأبعاده (متوسط سنوات التعليم، نسبة العمل الرسمي، ومؤشر الفجوة الجندرية) وبين نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في سوريا خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٢٤).

الجدول (٦): جدول تحليل التباين الخاص بالانحدار المتعدد

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	133.830	3	44.610	502.410	.000[b]
	Residual	1.865	21	.089		
	Total	135.694	24			

a. Dependent Variable: العمل سوق في المراة مشاركة

b. Predictors: (Constant), الرسمي العمل في النساء نسبة ,المراة تعليم ستولت متوسط ,الجندرية الفجوة مؤشر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٦) نتائج تحليل التباين الخاص بنموذج الانحدار المتعدد الذي يهدف إلى اختبار دلالة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهو مشاركة المرأة في سوق العمل. يتضح من الجدول أن مجموع المربعات العائد للانحدار بلغ 133.830 بدرجة حرية 3، ومربع المتوسط له يساوي 4.610 في المقابل، بلغ مجموع المربعات الباقية 1.865 بدرجة حرية 21، أي أن مربع المتوسط الباقي يساوي 0.089 . ظهرت دالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية Sig = 0.000، وهي أقل من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككل معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (وهي: نسبة النساء في العمل الرسمي، ومتوسط سنوات التعليم، ومؤشر الفجوة الجندرية) لها تأثير دال إحصائياً على مشاركة المرأة في سوق العمل. يمكن القول إن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في الدراسة يفسر جزءاً كبيراً من التباين في مشاركة المرأة في سوق العمل، وذلك استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (٧): معامل الارتباط والتحديد الخاص بالانحدار المتعدد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.993[a]	.986	.984	.29798

a. Predictors: (Constant), النساء نسبة ,المراة تعليم ستولت متوسط ,الجندرية الفجوة مؤشر

الرسمي العمل في

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٧) نتائج تحليل معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R Square) ضمن نموذج الانحدار المتعدد، والذي يهدف إلى قياس قوة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (نسبة النساء في العمل الرسمي، ومتوسط سنوات التعليم، ومؤشر الفجوة الجندرية) وبين المتغير التابع (مشاركة المرأة في سوق العمل).

تشير نتائج الجدول إلى أن معامل الارتباط R بلغ ٠,٩٩٣، وهو قريب جداً من الواحد الصحيح، ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

بلغ معامل التحديد ٠,٩٨٦، ويعني أن نحو ٩٨,٦% من التباين في مشاركة المرأة في سوق العمل يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الثلاثة الداخلة في النموذج. في حين أن النسبة المتبقية (١,٤%) تُعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج. كما يظهر المعامل المعدل R Square (المعدل بحسب عدد المتغيرات) بقيمة ٠,٩٨٤، مما يعزز من قوة النموذج ويدل على أن التفسير لا يتأثر بشكل كبير بزيادة عدد المتغيرات، وهو مؤشر على جودة النموذج. وأخيراً، فإن الخطأ المعياري للتقدير (Standard Error of the Estimate) بلغ 0.29798، وهي قيمة منخفضة نسبياً، مما يشير إلى دقة تنبؤ النموذج في تفسير البيانات.

بناءً على ما سبق، فإن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم يعتبر نموذجاً قوياً ومفسراً بدرجة عالية لتباين مشاركة المرأة في سوق العمل.

الجدول (٨): المعلمات الخاصة بالانحدار المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
1	(Constant)	118.368	7.092		16.690	.000
	المراة تعليم ستولت متوسط	-1.706-	.096	-.750-	-17.775-	.000
	الرسمي العمل في النساء نسبة	-.128-	.103	-.073-	-1.244-	.227
	الجندرية الفجوة مؤشر	-137.427-	8.407	-.854-	-16.347-	.000

a. Dependent Variable: العمل سوق في المراة مشاركة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يعرض الجدول (٨) نتائج معاملات الانحدار المتعدد التي توضح أثر المتغيرات المستقلة على مشاركة المرأة في سوق العمل، بوصفه المتغير التابع. تشير النتائج إلى أن قيمة الثابت (B = 118.368) تمثل القيمة المتوقعة لمشاركة المرأة في سوق العمل في حال كانت جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر، وقد كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(Sig = 0.000) ، يعتبر مؤشر الفجوة الجندرية الأكثر تأثيراً مما يعني أن اتساع الفجوة الجندرية يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في مشاركة المرأة في سوق العمل.

النتائج:

١)أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متوسط سنوات تعليم المرأة، ومؤشر الفجوة الجندرية، ومشاركة المرأة في سوق العمل في سوريا خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٤، حيث بلغ معامل التحديد المعدل ما نسبته 0.984، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 98.4%من التباين في المتغير التابع.

a.كان مؤشر الفجوة الجندرية الأكثر تأثيراً وباتجاه عكسي، دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٠٠، ما يعكس أثر الفجوة بين الجنسين على انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة.

b.أظهر متوسط سنوات التعليم علاقة عكسية كذلك، وكانت دالة إحصائياً، وهو ما يشير إلى وجود مفارقة تتطلب تفسيراً هيكلياً أو اجتماعياً.

c.لم يكن نسبة النساء في العمل الرسمي ذا دلالة إحصائية، مما يدل على ضعف تأثير هذا المتغير في تفسير التباين في مشاركة المرأة الاقتصادية.

٢)تشير النتائج إلى أن تحقيق المساواة الجندرية يمثل العامل الأكثر حسماً في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، أكثر من مجرد رفع المستوى التعليمي أو التوظيف الرسمي.

التوصيات:

١. تعزيز المساواة الجندرية من خلال تطوير السياسات والتشريعات التي تقلل الفجوة بين الجنسين في مجالات التعليم والعمل والتمكين الاقتصادي.

٢.مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، لضمان استفادة المرأة من تحصيلها العلمي في فرص عمل منتجة ومستقرة.

٣.توسيع فرص العمل في القطاع الرسمي للنساء، من خلال دعم برامج التوظيف الحكومية والخاصة الموجهة للمرأة، وتحسين ظروف العمل.

٤. إدماج البعد الجندري في الخطط التنموية الوطنية لضمان مراعاة احتياجات المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية على أسس مستدامة.

المراجع:

اولاً: الكتب والمقالات العلمية المحكمة:

1- Tzannatos, Z. (2024). *Towards Social Transformation in Arab Countries: Role of Education and Gender*. In *Public Policy in the Arab World* (pp. 235–258). Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.

2- Elouaourti, Z., et al. (2023). *Revitalizing Women's Labor Force Participation in North Africa: Novel Empowerment Pathways*. International Economic Journal, 37(3),

3- Mustafa Abdalla Abulgasem Kashiem, 2014, *The Arab Gender Gap in the Third Millennium*,University of Tripoli

٤- شعبان، سيد، ومنال. (٢٠٢٠). *محددات استفادة المرأة السيناوية من أنشطة الجمعيات النسائية بمحافظة جنوب سيناء* .مجلة البحوث الزراعية – جامعة الأزهر.

٥- الغامدي، غيداء علي. (٢٠١٩). *مقومات تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠* . مجلة العلوم التربوية والاجتماعية – جامعة جدة.

٦- عزام، زبيدة محمد محمد، والشيخ، زينب عبد الرحمن. (٢٠٢٥). *رأس المال البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة في ظل المجتمع الرقمي* .مجلة قطاع الدراسات التربوية – جامعة القاهرة، ٤٠(3).

ثانياً:المواقع الإلكترونية والتقارير الرقمية:

1. Arab Monetary Fund. (n.d.). *Official Website*. Retrieved from https://www.amf.org.ae
2. Annahar. (n.d.). Retrievedhttps://www.annahar.com/Economy/197156
3. . https://arab-ency.com.sy
4. https://timetosyria.org
5. https://knowledge.esyria.sy/2024/09
6. https://www.findevgateway.org/ar

8- WILPF. (n.d.). *Home – Women's International League for Peace and Freedom*. Retrieved from https://www.wilpf.org

9- World Bank. (n.d.). *World Bank Open Data*. Retrieved from https://data.worldbank.org

10- United Nations Development Programme (UNDP). (n.d.). *Human Development Reports*. Retrieved from https://hdr.undp.org

11- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (n.d.). *Education and Gender Equality*. Retrieved from https://www.unesco.org

12- International Labour Organization (ILO). (n.d.). *Gender and Employment*. Retrieved from https://www.ilo.org